مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية
اسم الكاتب: د. علي كنعان، د. هدى روماني، زينب مهنا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4284
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 10:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (3) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (3) 2011

دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية

الدكتور علي كنعان*
الدكتورة هدى روماني**
زينب مهنا***

(تاريخ الإيداع 9 / 2 / 2011. قُبِل للنشر في 9 / 5 / 2011)

□ ملخّص □

أدَّت الإصلاحات المصرفية التي تشهدها سورية منذ مطلع القرن الحالي إلى دخول المصارف الإسلامية إلى القطاع المصرفي السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 م، لتعمل على جذب الودائع والأموال خاصة تلك الموجودة خارج الجهاز المصرفي السوري كأموال مكتنزة أو موظفة خارج وحدات الجهاز المصرفي، ومن ثم توظيفها في المشاريع التنموية للبلاد، وذلك كله وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية.

من هذا المنطلق تطرَّقت الباحثة إلى وظيفة هامة للمصارف الإسلامية تتمثل بدورها في تعبئة الموارد المالية بهدف توظيفها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تمَّ التطرُّق إلى مفهوم المصارف الإسلامية وأهدافها ووظائفها، ومصادر أموالها والأساليب المتبعة في تعبئتها، وما هو دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية، حيث توصَّلت الباحثة في نهاية البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وتقدَّمت بمجموعة من التوصيات.

ومن أهم الاستنتاجات أنَّ أسلوب تعبئة الموارد المالية في المصارف الإسلامية يختلف عنه في نظيرتها التقليدية، حيث تتلقى المصارف الإسلامية الودائع على أساس المشاركة في الربح والخسارة وليس على أساس الفائدة الثابتة، وهي تعتبر أداة هامة في تعبئة الموارد المالية، وبالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في سورية حظيت بإقبال جيد ومشجع، بدليل حجم الودائع التي استطاعت تعبئتها من خلال مصرفين إسلاميين فقط، وخلال فترة زمنية قصيرة الأجل، وأوصت الباحثة بضرورة مراعاة الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية فيما يتعلق بتعبئة مواردها المالية، وأن تسعى هذه المصارف إلى زيادة حجم ودائعها وخاصة متوسطة وطويلة الأجل لتتمكن من ممارسة دورها باعتبارها مصارف تنموية واستثمارية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، مصادر الأموال، الموارد المالية، الودائع.

* أستاذ– قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
** مدرس– قسم الإحصاء التطبيقي– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
*** طالبة دراسات عليا (ماجستير)– قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (3) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (3) 2011

The Role of Islamic Banks in the Mobilization of the Financial Resources

Dr. Ali Kannan[*]
Dr. Huda Roumai[**]
Zeinab Mhanna[***]

(Received 9 / 2 / 2011. Accepted 9 / 5 / 2011)

□ ABSTRACT □

The banking reforms that took place in Syria since the beginning of this century has led the Islamic Banks to the Syrian banking sector, to attract the deposits and cash flows, especially those that are outside the Syrian Banking System as saved money, or employed outside the Banking System units, and then employing them in the developmental projects of the country, according to the principles of Islamic Shariah.

From this point, the researcher focused on an important job of the Islamic Banks which is mobilization of the financial resources to employ them in different aspects of economic and social development. The researcher studied the concept, objectives and missions of Islamic Banks, the sources of their money and the procedures employed in this mobilization, the role of the Syrian Islamic Banks in mobilization the financial resources, and their role in enhancing the ability of the banking system in attracting the deposits and financing the investments. The researcher concluded at the end of the research many results and recommendations.

of these results is the following: financial resources mobilization methods in Islamic banks differ from those in the traditional banks, because Islamic banks receive the different forms of deposits on the principle of profit and loss, not on the principle of fixed rate, which is an important tool in mobilization of the financial resources.

The working Islamic Banks in Syria have had great encouraging acceptance which is reflected in the volume of the deposits that were mobilized in a short period of time. The researcher recommended taking the special nature of the Islamic banks in regard and these banks to increase the volume of their deposits, especially those of long term and medium term in order to be able to perform their role as investment and development banks.

Key Words: Islamic banks, money resources, financial resources, deposits

[*]**Professor, Department of Banks and Insurance Department, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

[**]**Assistant Professor, Department of Applied Statistics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

[***]**Postgraduate Student, Department of Banks and Insurance, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدِّمة:

يعدُّ القطاع المصرفي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، نظراً لدوره الهام في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، وتوجيه تلك المدخرات نحو المشاريع التنموية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي تشكل الموارد المالية حجر الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن عمليات التمويل والاستثمار تتطلب وجود الموارد المالية الكافية، وهذا يتطلب وجود جهاز مصرفي متين ومتطور قادر على جذب الأموال والمدخرات نحو الاستثمارات التنموية.

ازداد الإقبال على المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية، نظراً لاعتمادها على الجانب الأخلاقي كأساس في العلاقة بينها وبين العملاء ولحرصها على الحد من تفشي الربا والمخاطر ولدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن تسابق المصارف التقليدية إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية من أكبر الأدلة على نجاح تجربة المصارف الإسلامية التي استطاعت جذب كتلة هامة من الودائع وتوجيهها إلى تمويل جزء هام من المشاريع الاستثمارية مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي توجد فيها.

اتخذت الحكومة في سورية منذ مطلع عام 2000 م مجموعة من الخطوات الهامة والإصلاحات بهدف إعادة هيكلة القطاع المصرفي والوصول إلى منظومة عمل مصرفي متينة ومتنوعة، ومن ضمن ذلك السماح بإحداث المصارف الإسلامية، حيث تم تأسيس مصرفين إسلاميين هما مصرف الشام الإسلامي ومصرف سورية الدولي الإسلامي في أواخر عام 2007 م، وهناك المزيد من المصارف الإسلامية تستعد لدخول السوق المصرفي السوري، وقد استطاعت المصارف الإسلامية السورية جذب أكثر من /11%/ من حجم إيداعات المصارف الخاصة ومن خلال مصرفين إسلاميين فقط وهي بعامها الثاني مقارنة بثلاثة عشر مصرف تقليدي خاص.

مشكلة البحث:

والاجتماعية، من خلال دورها في جذب المدخرات والموارد المالية خاصة تلك الموجودة خارج الجهاز المصرفي كمدخرات مكتنزة أو نقود متداولة خارج الجهاز المصرفي أو موظفة في خارج البلاد، إما لأسباب دينية أو اقتصادية...، ومن ثم العمل على توظيفها في عمليات تمويلية واستثمارية ملبية بذلك رغبة شريحة واسعة من أصحاب الحرف والمهن ورجال الأعمال والمستثمرين وغيرهم من مختلف الفعاليات الاقتصادية (التجارية والزراعية والصناعية والخدمية...)، وقد قدرت كتلة الأموال المكتنزة لدى المواطنين السوريين ب/150/ مليار ليرة سورية، [1] كما بينت دراسة أجراها بنك الاستثمار الأوروبي بناء على طلب من وزارة المالية بتاريخ 28/ 3/ 2006 م عبر مسح تفصيلي ل/650/ شركة سورية كبيرة، أن سبب عدم تقدم 34% من الشركات بطلبات قروض يعود لأسباب دينية، وأن /10-15 %/ من الودائع في المصارف الحالية هي ودائع دون فوائد، وأن /330/ مليار ليرة عبارة عن نقد متداول خارج الجهاز المصرفي. [2]

وبالتالي فالبحث يتناول مشكلة أساسية وهامة تتعلق بأداء المصارف الإسلامية، وذلك من خلال طرح السؤال الرئيس للبحث وهو هل دخول المصارف الإسلامية إلى سورية يسهم في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الموارد المالية خاصة تلك الموجودة خارج الجهاز المصرفي السوري؟، وهل نجحت المصارف الإسلامية في سورية في جذب المدخرات؟.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث كونه يعالج موضوعاً هاماً ومعاصراً في سورية، وهو الصيرفة الإسلامية. فالمصارف الإسلامية لازالت في مراحل عملها الأولى وتسعى لأن تشغل حيزاً هاماً على الساحة المصرفية الإسلامية من خلال دورها في جلب الادخار وجذب أموال المستثمرين، ومن ثم العمل على توظيفها في مجال الاستثمار والتنمية على نحو يساعد في تطوير الاقتصاد الوطني.

تأتي هذه التجربة الفتية في ظل الخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة السورية بهدف إصلاح منظومتها المصرفية كجزء من الإصلاح الاقتصادي الشامل، ابتداءً بقانون إحداث المصارف التقليدية الخاصة والمشتركة رقم /28/ لعام 2001 م، ثم صدور المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 م الخاص بإحداث المصارف الإسلامية.

يتناول البحث بالدراسة والتحليل دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية، كما يهدف إلى توضيح مجموعة من النقاط تتعلق بالآتي:

- مفهوم الصيرفة الإسلامية، الملامح الأساسية لنظامها، أهدافها ووظائفها.
- بيان مصادر أموال المصارف الإسلامية، والأساليب المتبعة في تعبئة مواردها المالية.
- إبراز دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية.

فرضيات البحث: تمثَّلت فرضيات البحث بالفرضية التالية:

. تساهم المصارف الإسلامية السورية في تعبئة المدخرات وجذب الودائع.

منهجية البحث:

تمَّ تقسيم البحث إلى قسمين:

. القسم النظري: تمَّ إنجاز هذا القسم بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات الصادرة في مجال البحث.

. القسم العملي: تمَّ إنجاز هذا القسم بالاطلاع على التقارير والحسابات الصادرة عن مصرف سورية المركزي للأعوام 2008 – 2010، بعد ذلك اعتمدت الباحثة على المنهج الكمي في تحليل البيانات والمعطيات واختبار فرضية البحث باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والنسب المالية الملائمة لقياس أداء المصارف الإسلامية.

مجتمع البحث وعينته:

تمثَّل مجتمع البحث بقطاع المصارف الإسلامية في سورية، للوقوف على ما حققه من نتائج في مجال تعبئة الموارد المالية، ونظراً لقلة عدد المصارف الإسلامية في سورية (مصرفين إسلاميين فقط) فقد تمّ استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات العينة حيث شملت عينة البحث جميع المصارف الإسلامية في سورية.

الدراسات السابقة:

رشيد درغال، *دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية: دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية*، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر _ باتنة، الجزائر، 2007م.

تطرَّقت الدراسة إلى الموارد المالية وأساليب تعبئتها وبيان دورها التنموي في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية، وتوصلت الدراسة أن للمصارف الإسلامية آلية تختلف عن آلية العمل في المصارف التقليدية من حيث تعبئة

الموارد المالية. لم تتطرق الدراسة إلى دور المصارف الإسلامية في الجزائر في تعبئة الموارد المالية، وهل نجحت في جذب المدخرات؟ وما هو حجم الأموال المودعة لديها؟ والتي هي موضوع البحث.

القسم النظري:

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية:

1. تعريف المصارف الإسلامية:

وردت الكثير من التعريفات للمصارف الإسلامية، وكانت متشابهة في مجملها في المعاني والمضمون، وإن اختلفت لفظاً. ومن هذه التعاريف:

1/1- تعريف قانون المصارف الإسلامية في سورية:

"المصرف الإسلامي: هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار". [3]

2/1- التعريف الشائع للمصارف الإسلامية:

"أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أو الربا أخذاً أو عطاءً. [4]

إن تعريف المصارف الإسلامية يجب ألا يقتصر على مجرد حصر التعامل بالمباح وعدم التعامل بالربا، وإنما أيضاً تطبيق الشريعة الإسلامية بجميع مبادئها وأحكامها. وعليه يمكن تعريف المصرف الإسلامي بمفهومه الواسع بأنه: "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً". [5]

2. أهداف المصارف الإسلامية:

تتفق المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في هدف الحفاظ على المال وتنميته وتسهيل تداوله، ولكنها تختلف عنها في أسلوب تحقيقها لهذا الهدف.. كما تتميز بمجموعة من الأهداف الخاصة بها من أهمها: [6]

أ . تخليص أكبر عدد من الجمهور من التعامل الربوي.

ب- العمل وفق أولويات المصلحة الاجتماعية من وجهة النظر الإسلامية.

ت- المساهمة في تنمية المجتمع الذي تقوم فيه أو بقية المجتمعات الإسلامية.

ث- تحقيق ربط الاستثمار بالإنتاج.

ج- استثمار المدخرات ضمن الإطار الإسلامي بهدف توليد الأرباح المشروعة، والعمل على تعبئة مدخرات الملايين من متوسطي الدخل (المزارعين والصنّاع وأصحاب الأموال.....) الذين لا يضعون أموالهم في المصارف. [7]

ح- الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها ومعاملاتها.

وهذا يتفق مع المادة رقم /6/ من قانون إحداث المصارف الإسلامية في سورية، والتي حددت أهداف المصارف الإسلامية بما يلي: [8]

أ – تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.

ب- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات، وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية."

3- وظائف المصارف الإسلامية:

تقوم وظائف المصارف الإسلامية على: [9]

أ – حشد مدخرات الفرد وفائض أمواله بقبول الودائع والحسابات بالعملات المختلفة.

ب- القيام بدور الوسيط والشريك المضارب في استثمار الأموال المتاحة بوسائل الاستثمار الإسلامية مع تجنب الفائدة، بالإضافة لتقديم خدمات مصرفية أخرى لعملائها.

ت- البعد الاجتماعي: بتقديم القرض الحسن وجمع الزكاة وتوزيعها.

ثانياً: الموارد المالية في المصارف الإسلامية

تنقسم مصادر الموارد المالية في المصارف الإسلامية إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.

1. المصادر الداخلية (الذاتية):

تتكون المصادر الداخلية للموارد المالية من:

أ – رأس المال: "يمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية". [10]

يُعدَّ رأس المال بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المتوقع حدوثها في المستقبل، بالإضافة إلى أنه يمثل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط، كما يعتبر بمثابة الأمانة والحماية والثقة بالنسبة للمودعين.

ب- الاحتياطيات: "عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف عبر السنين من أرباحه السنوية، فتراكمت في صورة احتياطيات لتصبح بمثابة ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين، ولمساعدته على ممارسة أعماله المصرفية". [11]

تقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطيات المختلفة لدعم مراكزها المالية، والمحافظة على سلامة رأسمالها وثبات قيمة ودائعها وموازنة أرباحها.

ت- الأرباح المحتجزة: وهي تلك الأرباح المتبقية بعد القيام بعملية توزيع الأرباح الصافية للمصرف.

يمثل هذا المصدر نوعاً من الحماية لأموال المودعين ووسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار.

ث- المخصصات: يحتجز قسم من الأرباح لمقابلة النقص في الموجودات أو هبوط قيمة الأوراق المالية.

2. المصادر الخارجية:

تتكون المصادر الخارجية للموارد المالية من:

أ – الودائع: في العرف المصرفي "هي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مبلغ مساوٍ لها لدى الطلب أو الشروط المتفق عليها". [12]

وتقسم الودائع النقدية في المصارف الإسلامية إلى أنواع:

* الودائع الجارية: ويطلق عليها الودائع تحت الطلب أو بالإطلاع، أو الوديعة الحالة أو المتحركة.

"وهي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت سواء نقداً أو عن طريق الشيكات وأوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين، ولا تدفع المصارف عليها أي فوائد، لعدم ثبات رصيدها الذي قد يصبح صفراً في أي لحظة، مما لا يعطي المصرف الفرصة لاحتسابه ضمن خطته في الاستثمار". [13]

بالنسبة للمصرف تمثل الودائع الجارية سنداً مهماً لنشاطه، وذلك بإتاحة التمويل قصير الأجل والاحتياجات التمويلية الطارئة والملحة لذوي الأنشطة الإنتاجية في المجتمع، كما تمثل عنصراً مهماً من عناصر السيولة للمشروعات الاستثمارية، والتي قد يعوزها احتياجات تمويلية قصيرة الأجل. [14] وبالنسبة للعملاء فإنها تستخدم كوسيلة للمعاملة والمدفوعات والسيولة.

* الودائع الادخارية: ويطلق عليها حسابات التوفير.

"وهي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف وينشؤون بها حساباً في دفتر خاص، توضح فيه إيداعات ومسحوبات صاحبها، والعوائد المستحقة على هذه الودائع، وحدود السحب اليومي من الرصيد، ولا يمكن لصاحبه سحب كامل رصيده دفعة واحدة". [15]

تقوم هذه الودائع بدور كبير في توفير الأموال والموارد المالية للمصارف الإسلامية لتغطية عملياتها الاستثمارية والتمويلية، ولضمان استقرار أعمالها وانتظامها.

* الودائع الاستثمارية: ويطلق عليها حسابات الاستثمار.

"وهي أموال يتم إيداعها من قبل الزبائن لدى المصرف بغرض الحصول على عوائد مع معرفة الزبون الكاملة بأنها ستستثمر في مجالات تتحمل مخاطر معينة، أي يقوم المصرف باستثمار تلك الأموال وفقاً للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، أي ربحاً وخسارة". [16]

يعتبر حشد وتجميع وإدارة وتوظيف هذا النوع من الودائع أحد أبرز أنشطة المصرف الإسلامي الاستثمارية، لما تمثله من أموال قابلة للاستثمار متوسط وطويل الأجل جنباً إلى جنب مع أموال المصرف الذاتية الداخلية.

ب- الصكوك الإسلامية: "وهي وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"، [17] وقد أصدرت المصارف الإسلامية هذه الصكوك كبديل للسندات التقليدية (صكوك الدين القائمة على الفائدة). [18]

ت- صناديق الاستثمار: وهي عقد بين إدارة الصندوق وبين المكتتبين فيه، حيث يمثل المكتتبون في مجموعهم رب المال، فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب، فتقوم بتجميع حصيلة الاكتتاب، وتعطي للمكتتبين صكوكاً بقيمة معينة، تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال الذي تقوم الإدارة باستثماره بطريق مباشر في مشروعات حقيقية مختلفة ومتنوعة، أو بطريق غير مباشرة كشراء وبيع أصول وأوراق مالية، وتوزع الأرباح المجمعة بالكيفية المتفق عليها. [19]

كما يوجد أنواع أخرى من الصناديق في المصارف الإسلامية، تتجمع فيها موارد مالية كبيرة، من أهمها صناديق الزكاة.

ث- الهبات والتبرعات: تعتبر مصدراً من مصادر الأموال الخارجية للمصرف الإسلامي، سواء كانت مقدمة من قبل أفراد أم جماعات، وسواء كانت لغرض معين أم للصالح العام للمسلمين.

ج- الموارد الأخرى: تضم هذه الموارد العمولات والأجور والرسوم، فالمصارف الإسلامية تتقاضى عمولات أو أجوراً أو رسوماً عن الخدمات التي تؤديها للعملاء، ولا توزع هذه الموارد على أصحاب الودائع.

ثالثاً: أساليب تعبئة الموارد المالية في المصارف الإسلامية

1. أساليب تعبئة الموارد الداخلية (الذاتية):

1/1- رأس المال: يتم تكوينه أو تعبئته عن طريق الاكتتاب الذي يخضع للقواعد العامة الجارية على الاكتتاب في رأس مال شركات المساهمة، ويمكن أن يساهم فيه الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، وكل زيادة تطرأ عليه خلال سير عمله، يكتتب فيها مباشرة وبالكامل، إلا أن رأس المال يختلف بين المصارف الإسلامية من حيث مكوناته بحسب طبيعتها، هل هي دولية أم محلية، عامة أم خاصة. [20]

لا يوجد حجم أمثل من رأس المال يمكن تطبيقه في جميع الحالات، إذ يرتبط ذلك بالدور المستهدف لنشاط المصرف، وبما يسمح له بتغطية مصروفاته، وتحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم. [21]

كما تنص القوانين المصرفية على حدٍ أدنى لرأس المال الضروري للسماح للمصرف بممارسة النشاط المصرفي، ويختلف هذا الحد من دولة إلى أخرى.

في سورية، تم تحديد رأس مال المصارف الإسلامية في المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام /2005 م/ برأس مال مصرح به قيمته لا تقل عن /5/ مليارات ليرة سورية، ثم تمّ تعديله بموجب القانون رقم/3/ للعام /2010 م/ لتصبح قيمة رأس المال المصرح به للمصارف الإسلامية لا تقل عن /15/ مليار ليرة سورية.

2/1- الاحتياطيات: تتضمن القوانين الأساسية للمصارف قواعد تكوين الاحتياطيات، وعادة ما يقف تكوينها عند بلوغها نسبة معينة من رأس مال المصرف. وتكون مبالغها من حق المساهمين، لأنها تغطى من الأرباح التي كان من المفروض أن تتوزع عليهم، ويوجد تماثل بين المصارف التقليدية والإسلامية فيما يخص تكوين الاحتياطيات، [22] دون مراعاة الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وليس على أساس الفائدة.

في سورية، بناءً على القانون رقم/3/ لعام /2008 م/، وعلى التعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي، رقم (3/100/369) بتاريخ 2009/1/20 م، والرقم (1/100/952) بتاريخ 2009/2/12 م، يتم تحويل /10%/ من الأرباح الصافية إلى الاحتياطي القانوني قبل اقتطاع ضريبة الدخل (يجب أن تقتطع كل سنة)، ويحق للمصرف التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً /25%/ من رأسمال المصرف، مع العلم أن الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على حملة الأسهم.

أما الاحتياطي الخاص، فيتم تحويل/10%/ من الأرباح الصافية قبل اقتطاع الضريبة، ويحق للمصرف التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد هذا الاحتياطي مساوياً /100%/ من رأسمال المصرف، وهو غير خاضع للتوزيع على حملة الأسهم. (على أن يتم اقتطاع هذه الاحتياطيات بعد إزالة أثر تغيرات سعر الصرف على القطع البنيوي).

كما نصت المادة رقم/14/ من المرسوم الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، على اقتطاع /10%/ من صافي أرباح حسابات الاستثمار المشترك المحققة على العمليات الجارية خلال السنة "كاحتياطي صندوق" لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك، يوقف الاقتطاع عندما يصبح مقدار المبلغ المجتمع في هذا الصندوق مثلي رأس المال المدفوع للمصرف الإسلامي، أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

3/1- الأرباح المحتجزة: لا تتضمن الأرباح المحتجزة الأرباح التي تقرر توزيعها ولم تطلب من قبل بعض المساهمين.

2. أساليب تعبئة الموارد الخارجية:

1/2- الودائع الجارية: تتساوى هذه الودائع وحساباتها في المصارف الإسلامية مع وضعيتها في المصارف التقليدية، من حيث إبرام عقد الإيداع وشكله وكيفية السحب والضمان الكامل لمبالغها بقيمتها الاسمية، مع اختلاف أساسي هو أن المصارف الإسلامية لا تعطي عنها فوائد، فتكون مبدئياً بدون دخل. [23] إضافة إلى ضرورة حصول المصارف الإسلامية على تفويض من المودع، يمكنها من التصرف في الأموال المودعة على ضمان المصرف الإسلامي، وبهذا فلا يكون للمودع أي حق في نتائج استثمار هذا المال، كما أنه لا يتحمل أي خسارة ناجمة عن الاستثمار، وتكون عوائد هذا الاستثمار خالصة للمصرف الإسلامي عملاً بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان. [24]

ومن الطبيعي أن يكون المصرف سباقاً لاجتذاب مثل هذه الودائع غير المكلفة، ومن الأساليب التي يستخدمها تقديم جوائز ومنح نقدية أو عينية، الإعفاء أو تخفيض مقدار العمولات والرسوم، وحق الأولوية في الاستفادة من التسهيلات المصرفية، إضافة إلى تقديم العديد من الخدمات الأخرى، والتي يمكن أن تخضع لرسم معين. وقد تلجأ بعض المصارف إلى توزيع مكافأة غير مشترطة مقدماً لأصحاب هذه الودائع، وهنا تقوم شبهة الربا، خاصة مع تكرارها، ولمعالجة هذا الوضع يمكن تحويل هذه الودائع أو الجزء المتسم منها بالثبات النسبي إلى ودائع ادخارية، ومن ثم تصبح مشاركة في الربح والخسارة. [25]

2/2- الودائع الادخارية: الأصل في هذا النوع من الخدمات هو تشجيع صغار المدخرين على الادخار، حيث تقبل المصارف الإسلامية مدخراتهم صغيرة القيمة، وتودعها لهم في ودائع صغيرة، ومن خلال دفتر توفير يحصل عليه العميل، وبموجب هذه الخدمة يحصل المصرف على تفويض من العميل باستثمار وتشغيل أمواله والمضاربة فيها، [26] ويترتب على ذلك أعباء مادية كثيرة يقوم بها المصرف، وبالتالي يحق للمصرف أن يتقاضى أجراً عن هذه الخدمات، غير أنه ينظر إلى تنمية الوعي الادخاري على أنه واجب إسلامي، ومن ثم فإنه يؤدي هذه الخدمات دون مقابل للعملاء تشجيعاً لهم، بل قد يقوم المصرف الإسلامي لتحقيق هذا الهدف بابتكار حوافز بريئة من الشبهة يقدمها لأصحاب الودائع الادخارية، [27] كأولوية الاكتتاب في صكوك الاستثمار وأولوية الإفادة من القروض الحسنة.....

2/3- ودائع الاستثمار: وهي الحسابات التي يفتحها المصرف الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة، حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم، فيقومون بتوقيع عقد مع المصرف (نموذج فتح الحساب)، مفاده أنهم يفوضون المصرف بالعمل في أموالهم ضمن الشروط الشرعية، على أن يتم توزيع أرباح استثمار هذا المال بينهم وبين المصرف الإسلامي بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الحسابات الاستثمارية، ما لم يقصر المصرف أو يتعدى على المال، وهذا هو مقتضى عقد المضاربة. [28]

وتتميز المصارف الإسلامية بنوعين من حسابات الاستثمار، حسابات الاستثمار التي يفوض فيها المودع المصرف استثمار أموالهم في أي مشروع، وحسابات الاستثمار التي يحدد فيها المودع المشروع الذي يرغب بتمويله والاستثمار فيه. [29]

النتائج والمناقشة:

لمحة عن المصارف الإسلامية في سورية:

يشهد الاقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة إصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومختلف القطاعات، ويعتبر قطاع المصارف أحد أكبر القطاعات التي شملتها عملية الإصلاح، نظراً للدور الهام الذي

يلعبه في تعبئة المدخرات والقيام بعمليات التنمية من خلال دوره في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني، حيث صدر القانون رقم /28/ لعام /2001 م/، والذي أجاز تأسيس مصارف تقليدية خاصة ومشتركة، ثم صدر القانون رقم /23/ لعام /2002 م/ الخاص بإعادة إحياء مجلس النقد والتسليف، إلى جانب العديد من القوانين والتشريعات الأخرى، والتي كان من أبرزها المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام /2005 م/ المتعلق بالسماح بإحداث المصارف الإسلامية في سورية.

تميزت انطلاقة المصارف الإسلامية في سورية بأنها بدأت من حيث انتهت إليه تجارب الآخرين، فمن الناحية القانونية والتشريعية صدر قانون خاص بالمصارف الإسلامية، تضمن تعريفاً محدداً للمصارف الإسلامية ولأهدافها، وتحديد الأعمال والخدمات التي يجوز لها ممارستها، ومن الناحية العملية تمّ الترخيص لمصرفين إسلاميين هما بنك الشام الإسلامي وبنك سورية الدولي الإسلامي، وهناك مصارف إسلامية أخرى تستعد لدخول السوق المصرفية السورية، كما خصّ القانون السوري المصارف الإسلامية العديد من التسهيلات والميزات التي تناسب آلية عملها وطبيعتها الخاصة.

الدراسة العملية:

اعتمدت الباحثة مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية، [30] بهدف الوقوف على واقع المصارف الإسلامية السورية وما حققته من نتائج في مجال تعبئة الموارد المالية، دون إجراء مقارنات مع المصارف التقليدية الأخرى العامة أو الخاصة، لأن المصارف الإسلامية في سورية لا تزال حديثة العهد، ولا يزال الوقت مبكراً للحكم على هذه التجربة (نجاحها أو فشلها)، وعلى دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. المعيار الأول: على مستوى حجم الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية السورية

وقد استخدم لقياسه مؤشر حجم الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ونسبتها إلى الموارد الإجمالية للمصارف الخاصة وإلى الموارد الإجمالية المحلية (باستثناء مصرف سورية المركزي). وكلما زاد حجم الموارد الإجمالية للمصرف، كلما زادت قدرته على القيام بعمليات التمويل والاستثمار.

جدول رقم (1): الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ونسبتها إلى كل من الموارد الإجمالية للمصارف الخاصة والمصارف المحلية في الفترة ما بين 2008-2010. – بملايين الليرات السورية –

البيان	2008	2009	2010
الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية	53377	87331	120881
معدل التغير في الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية	-	%63.61	%38.42
الموارد الإجمالية في المصارف الخاصة	422309	563610	735843
نسبة الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى الموارد الإجمالية للمصارف الخاصة	%12.64	%15.49	%16.43
الموارد الإجمالية في المصارف المحلية	1534860	1752326	1988247
نسبة الموارد الإجمالية لمصارف الإسلامية إلى الموارد الإجمالية للمصارف المحلية	%3.48	%4.98	%6.08

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الإحصاءات النقدية المصرفية لمصرف سورية المركزي لغاية كانون الأول 2010

{ الموارد الإجمالية: حقوق المساهمين + الودائع بشكل عام = (رأس المال + الاحتياطات) + (ودائع تحت الطلب + وودائع التوفير + الودائع لأجل + الودائع بالقطع الأجنبية + شهادات الإيداع)}

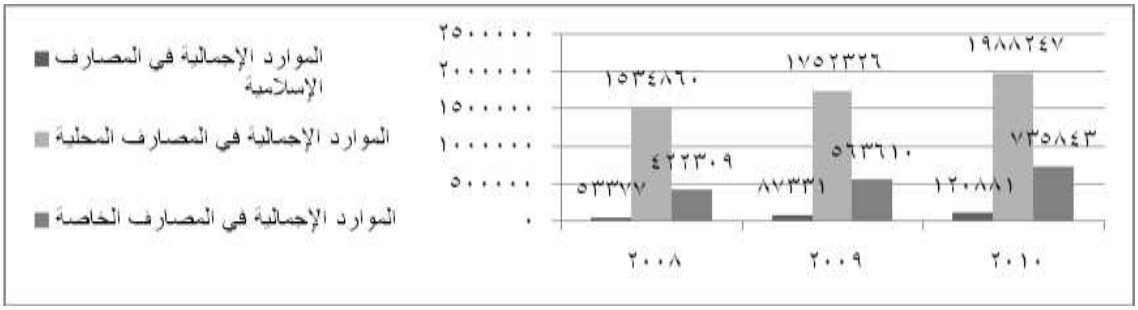

شكل رقم 1: تطور المورد الإجمالية في المصارف الإسلامية والخاصة والمحلية في الفترة ما بين 2008– 2010.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول السابق رقم (1)

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

1. زيادة الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية بنسبة تقدر بـ /63.61% / من عام 2008 إلى عام 2009م، وبنسبة /38.42% / خلال عام 2010م.
2. زادت حصة المصارف الإسلامية من الموارد الإجمالية للمصارف الخاصة من /12.64%/ في عام 2008م إلى/ 15.49%/ في عام 2009م، وإلى /16.43%/ عام 2010م.
3. ارتفعت نسبة الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى إجمالي الموارد في المصارف المحلية من /3.48%/ عام 2008م إلى /4.98%/ عام 2009م، وإلى /6.08%/ عام 2010م.

2– المعيار الثاني: على مستوى مصادر الموارد المالية الإجمالية في المصارف الإسلامية

وقد استخدم لقياسه:

1/2– مؤشر نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ونسبتها إلى الودائع الإجمالية للمصارف الخاصة وإلى الودائع الإجمالية للمصارف المحلية.

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على إرضاء الجمهور، وبالتالي تنمية الموارد من خلال تنمية الودائع، إذ أن ودائع العملاء هي أساس نشاط المصرف ومصدر ربحيته، فزيادة الودائع تعني رضا الجمهور عن المصرف بقدر هذه الزيادة.

جدول رقم (2): الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ونسبتها إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية وإلى الودائع الإجمالية للمصارف الخاصة والمصارف المحلية في الفترة ما بين 2008– 2010 – بملايين الليرات السورية –

	2008	2009	2010
الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية	34618	56243	78770
معدل التغير في الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية	-	%62.47	%40.05
الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية	53377	87331	120881
نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية	%64.86	%64.40	%65.16
الودائع الإجمالية للمصارف الخاصة	305317	396486	509700
نسبة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية للمصارف الخاصة	%11.34	%14.19	%15.45
الودائع الإجمالية للمصارف المحلية	1061870	1193717	1381267
نسبة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية للمصارف المحلية	%3.26	%4.71	%5.70

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الإحصاءات النقدية المصرفية لمصرف سورية المركزي لغاية كانون الأول 2010

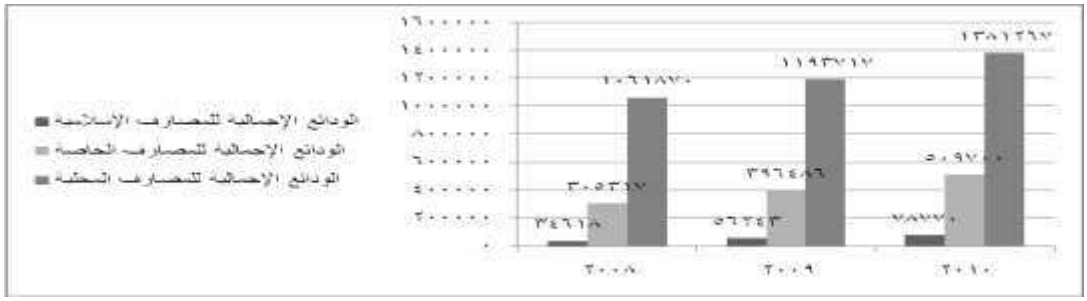

شكل رقم 2: تطور الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية والخاصة والمحلية في الفترة ما بين 2008– 2010

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول السابق رقم (2)

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

1. زيادة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية بنسبة تقدر بـ / 62.47%/ في عام 2009 م عنها في عام 2008 م، وبنسبة /40.05% / خلال عام 2010م.

2. انخفضت نسبة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى مواردها الإجمالية بنسبة ضئيلة من / 64.86%/ عام 2008 م إلى /64.40%/ عام 2009م.

3. ارتفعت نسبة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية للمصارف الخاصة من /11.34%/ إلى / 14.19%/ خلال عام 2009م ، لتصل إلى /15.45%/ في عام 2010.

4. ارتفعت نسبة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية للمصارف المحلية من / 3.26%/ عام 2008 م إلى /4.71%/ عام 2009 م، وإلى / 5.70%/ خلال عام 2010م.

وهذا مؤشر إلى نجاح المصارف الإسلامية في كسب ثقة المتعاملين واستقطاب الأموال من خارج الجهاز المصرفي، رغم أنها لا تزال في بدايتها حيث لم تبدأ عملها إلا في الربع الأخير من عام 2007 م.

2/2– مؤشر نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ونسبتها إلى الموارد الذاتية للمصارف الخاصة وإلى الموارد الذاتية للمصارف المحلية.

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على حماية أموال المودعين، حيث تشكل الموارد الذاتية مصدر أمان بالنسبة للمودعين.

جدول رقم (3): الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ونسبتها إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية وإلى الموارد الذاتية للمصارف الخاصة والمصارف المحلية في الفترة ما بين 2008–2010. – بملايين الليرات السورية –

	2008	2009	2010
الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية	18759	31088	42111
معدل التغيير في الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية	-	%65.72	%35.46
الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية	53377	87331	120881
نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية	%35.14	%35.6	%34.84
الموارد الذاتية للمصارف الخاصة	116992	167124	226143
نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية إلى الموارد الذاتية للمصارف الخاصة	%16.03	%18.60	%18.62
الموارد الذاتية للمصارف المحلية	472990	558609	606980
نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية إلى الموارد الذاتية للمصارف المحلية	%3.97	%5.57	%6.94

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الإحصاءات النقدية المصرفية لمصرف سورية المركزي لغاية كانون الأول 2010

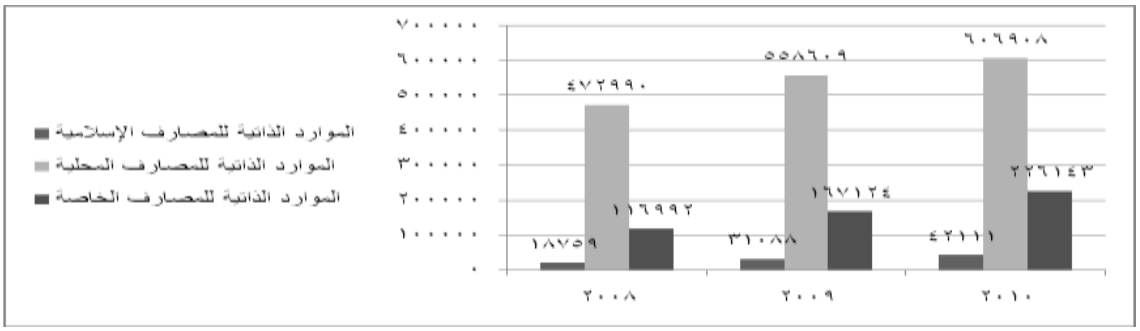

شكل رقم 3: تطور الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية والخاصة والمحلية في الفترة ما بين 2008– 2010

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول السابق رقم (3)

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

1. حققت الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية زيادة تقدر بـ / 65.72%/ من عام 2008 م إلى عام 2009م، وتقدر بـ /35.46%/ خلال عام 2010م.

2. ارتفعت نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية من / 35.14%/ عام 2008 م إلى / 35.6% / عام 2009 م، لتنخفض إلى /34.84%/ خلال عام 2010م.

3. ارتفعت نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية إلى الموارد الذاتية للمصارف الخاصة من / 16.03%/ عام 2008 م إلى / 18.60%/ عام 2009 م، وإلى /18.62%/ خلال عام 2010م.

4. زيادة نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية إلى الموارد الذاتية للمصارف المحلية من / 3.97% / عام 2008 م إلى / 5.57%/ عام 2009 م، وإلى / 6.94%/ خلال عام 2010م.

3– المعيار الثالث: على مستوى الأهمية النسبية لأنواع الودائع في المصارف الإسلامية السورية

وقد استخدم لقياسه:

1/3– مؤشر نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ونسبتها إلى الودائع الجارية في المصارف الخاصة والودائع الجارية في المصارف المحلية، (تم احتساب الودائع الجارية بالعملة الوطنية، لأن ميزانية مصرف سورية المركزي لم تتضمن تفصيلاً لأنواع الودائع بالعملة الأجنبية).

ويقيس هذا المؤشر مدى إقبال الجمهور على هذا النوع من الودائع، مع العلم بأن أرباح الودائع الجارية التي قد يستفيد المصرف منها تحول إلى المساهمين، كما أن أصحاب الودائع في بعض المصارف يدفعون أجرة نظير خدمات تقدم لهم.

جدول رقم (4): الودائع الجارية في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ونسبتها إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية وإلى الودائع الجارية للمصارف الخاصة والمصارف المحلية في الفترة ما بين 2008–2010 – بملايين الليرات السورية –

	2008	2009	2010
الودائع الجارية في المصارف الإسلامية بالعملة الوطنية	3961	5855	13032
معدل التغيير في الودائع الجارية في المصارف الإسلامية	-	%47.82	%122.58
الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية (بالعملة الوطنية)	23012	40632	62554

نسبة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية (بالعملة الوطنية)	%17.21	%14.41	%20.83
الودائع الجارية في المصارف الخاصة (بالعملة الوطنية)	68487	88954	122588
نسبة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الجارية في المصارف الخاصة	%5.78	%6.58	%10.63
الودائع الجارية في المصارف المحلية (بالعملة الوطنية)	372425	437746	533761
نسبة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الجارية للمصارف المحلية	%1.06	%1.34	%2.44

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الإحصاءات النقدية المصرفية لمصرف سورية المركزي لغاية كانون الأول 2010

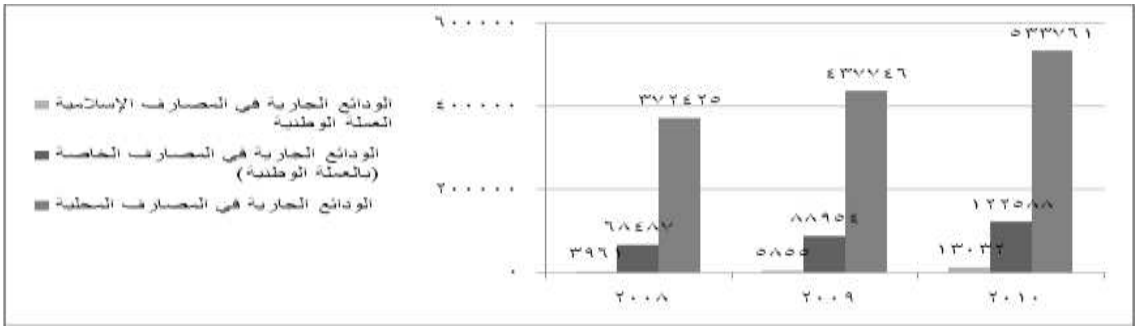

شكل رقم 4: تطور الودائع الجارية في المصارف الإسلامية والخاصة والمحلية في الفترة ما بين 2008– 2010

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول السابق رقم (4)

نلاحظ أن:

1. زيادة الودائع الجارية لدى المصارف الإسلامية بنسبة تقدر بـ /47.82 / من عام 2008 م إلى عام 2009م، وبنسبة تقدر بـ /122.58%/ خلال عام 2010م.

2. انخفاض نسبة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية من / 17.21 %/ عام 2008م إلى / 14.41% /عام 2009 م، لتعود وترتفع إلى /20.83%/ خلال عام 2010م.

3. ارتفاع نسبة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الجارية في المصارف الخاصة من /5.78%/ عام 2008 م إلى /6.58%/ عام 2009 م، وإلى /10.63%/ عام 2010م.

4. ارتفاع نسبة الودائع الجارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الجارية في المصارف المحلية من /1.06%/ عام 2008 م إلى / 1.34%/ عام 2009 م، لتصل إلى / 2.44%/ خلال عام 2010م.

2/3– مؤشر نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ونسبتها إلى الودائع الاستثمارية في المصارف الخاصة وإلى الودائع الاستثمارية في المصارف المحلية.

إن زيادة الودائع الاستثمارية يدل على قدرة المصرف على جذب المدخرات من الجمهور، لتوظيفها في مشروعات استثمارية مناسبة، وكلما استطاع المصرف زيادة هذا المؤشر، فإنه يعني نجاحه وبقاءه، في نفس الوقت الذي يعني فيه هذا الأمر مدى قدرة إدارة الهندسة المالية في ابتكار فيض من الصيغ والأدوات الاستثمارية للتوظيف من خلالها وجذب أموال المستثمرين على أساسه.

(الودائع الاستثمارية بالعملة الوطنية: ودائع التوفير+ الودائع لأجل+ شهادات الإيداع).

جدول رقم (5): الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ونسبتها إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية وإلى الودائع الاستثمارية للمصارف الخاصة والمصارف المحلية في الفترة ما بين 2008– 2010 – بملايين الليرات السورية –

	2008	2009	2010
الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية (بالعملة الوطنية)	19051	34777	49522
معدل التغيير في الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية	-	%82.55	%42.40
الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية (بالعملة الوطنية)	23012	40632	62554
نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية (بالعملة الوطنية)	%82.79	85.59	%79.17
الودائع الاستثمارية في المصارف الخاصة (بالعملة الوطنية)	110270	164559	238686
نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الاستثمارية في المصارف الخاصة	%17.28	%21.13	%20.75
الودائع الاستثمارية في المصارف المحلية (بالعملة الوطنية)	478788	563337	661888
نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الاستثمارية في المصارف المحلية	%3.98	%6.17	%7.48

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الإحصاءات النقدية المصرفية لمصرف سورية المركزي لغاية كانون الأول 2010

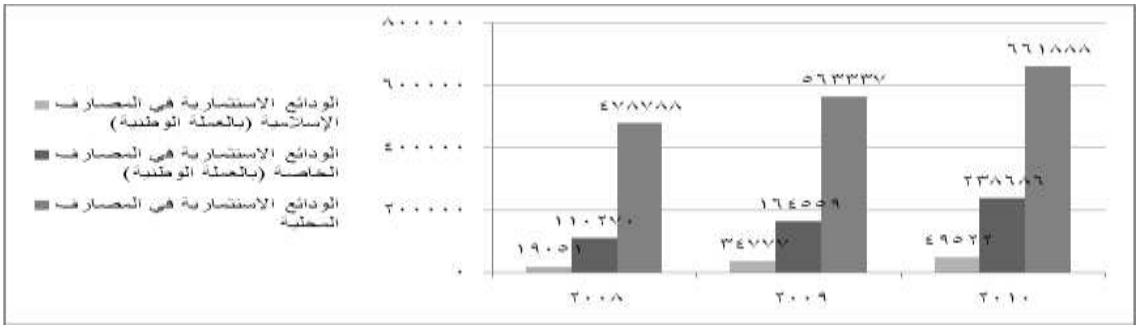

شكل رقم 5: تطور الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية والخاصة والمحلية في الفترة ما بين 2008– 2010

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول السابق رقم (5)

نلاحظ أن:

1. ارتفعت الودائع الاستثمارية (ودائع التوفير والودائع لأجل العمل الوطنية) من عام 2008 م إلى عام 2009م بنسبة تقدر بـ / 82.55%/، وبنسبة تقدر بـ /42.40%/ عام 2010م.

2. ارتفعت نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية من / 82.79% / عام 2008 م إلى / 85.59%/ عام 2009 م، لتنخفض إلى /79.17%/ عام 2010م، ونلاحظ أن نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع مرتفعة وهذا دلالة واضحة على نجاح فكرة المصارف الإسلامية التي تتعامل بالوديعة المصرفية الاستثمارية المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من الوديعة النقدية الآجلة التي تتلقى عائد (دخل) دوري ثابت ومضمون متمثل في نسبة مئوية من قيمة الوديعة تعرف بالفائدة.

3. زادت نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الاستثمارية للمصارف الخاصة من /17.28%/ عام 2008 م إلى /21.13%/ عام 2009 م، لتنخفض إلى /20.75%/ خلال عام 2010م.

4. ارتفعت نسبة الودائع الاستثمارية للمصارف الإسلامية إلى الودائع الاستثمارية للمصارف المحلية من/3.98%/ عام 2008 م إلى /6.17% /عام 2009 م، وإلى /7.48%/ عام 2010م.

3/3- مؤشر حجم الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ونسبتها إلى الودائع بالقطع الأجنبي للمصارف الخاصة وللمصارف المحلية.

جدول رقم (6): الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ونسبتها إلى الودائع بالقطع الأجنبي للمصارف الخاصة والمصارف المحلية في الفترة ما بين 2008-2010. - بملايين الليرات السورية -

	2008	2009	2010
الودائع بالقطع الأجنبي لدى المصارف الإسلامية	11606	15611	16216
معدل نمو الودائع بالقطع الأجنبي لدى المصارف الإسلامية	-	%34.51	%3.88
الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف الخاصة	126560	142973	148426
نسبة الودائع بالقطع الأجنبي للمصارف الإسلامية بالنسبة للمصارف الخاصة	%9.17	%10.92	%10.93
الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف المحلية	210657	192634	185618
نسبة الودائع بالقطع الأجنبي للمصارف الإسلامية بالنسبة للمصارف المحلية	%5.51	%8.10	%8.74

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الإحصاءات النقدية المصرفية لمصرف سورية المركزي لغاية كانون الأول 2010

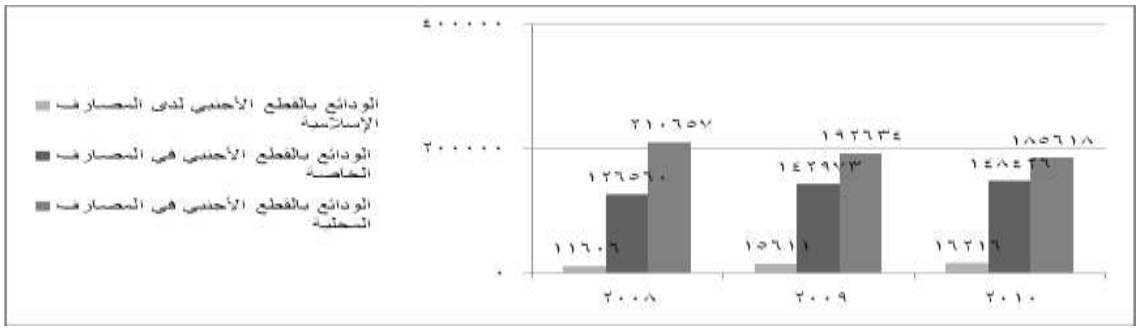

شكل رقم 6: تطور الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف الإسلامية والخاصة والمحلية في الفترة ما بين 2008- 2009

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول السابق رقم (6)

نلاحظ أن:

1. زادت الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف الإسلامية بنسبة / 34.51%/ خلال عام 2009 م، وبنسبة /3.88%/ خلال عام 2010م.

2. زادت نسبة الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف الإسلامية إلى ودائع القطع الأجنبي للمصارف الخاصة من / 9.17% / عام 2008 م إلى / 10.92%/ عام 2009 م، وإلى / 10.93%/ عام 2010م.

3. زادت نسبة ودائع القطع الأجنبي للمصارف الإسلامية إلى ودائع القطع الأجنبي للمصارف المحلية من /5.51%/ عام 2008 م إلى / 8.10%/ عام 2009 م، وإلى /8.74%/ عام 2010م.

. مناقشة فرضية البحث: تساهم المصارف الإسلامية السورية في تعبئة المدخرات وجذب الودائع.

تبين من خلال البحث أن المصارف الإسلامية السورية قد أسهمت فعلاً في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية، فعلى الرغم من حداثتها وقلة عددها (مصرفان إسلاميان فقط يعملان في السوق المصرفية السورية) إلا أنها حققت نتائج ملموسة، إذ أن حجم الموارد المالية المودعة لديها يعتبر مؤشراً هاماً لمستقبل المصارف الإسلامية في سورية، ودليلاً على قدرتها على جذب المزيد من الودائع والمدخرات، حيث بلغت حصة ودائع القطاع المصرفي الإسلامي من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الخاص حوالي /12%/ في نهاية عام 2009 م، محققةً بذلك نمواً قدره /62.84%/ عما كانت عليه في نهاية عام 2008 م، ومن خلال مصرفين إسلاميين فقط وهي بعامها الثاني مقارنة بثلاثة عشر مصرف تقليدي خاص، وهذا يشير إلى دور المصارف الإسلامية السورية وقدرتها على تعبئة المدخرات وجذب الودائع.

وهذا يؤكد صحة فرضية البحث، ويبين بوضوح موافقة الفرض لنتائج التحليل.

الاستنتاجات والتوصيات:

تناولت الدراسة موضوعاً هاماً وجديداً على الصعيد المصرفي السوري، وهو المصارف الإسلامية ودورها في تعبئة الموارد المالية، حيث تمَّ التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- تعتبر المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واستبعاد الفائدة المصرفية من معاملاتها وعملياتها.

2- تعتبر المصارف الإسلامية أداة هامة في استقطاب الموارد المالية، حيث تتلقى الودائع بصورها المختلفة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وليس على أساس الفائدة الثابتة، فالعائد الذي يحصل عليه المودع غير محدد القيمة، بل هو نسبة محددة من الأرباح، وفي حال عدم تحقيق أرباح لا يحصل المودع على عائد.

3- يختلف أسلوب تعبئة الموارد المالية في المصارف الإسلامية عنه في التقليدية، فالوديعة الجارية يضمن المصرف الإسلامي قيمتها بالكامل للمودع، وكذلك بالنسبة للوديعة الادخارية يضمن رد قيمتها بالكامل، وله أن يشرك هذه الوديعة في أرباحه، أما بالنسبة للوديعة الاستثمارية فإن المصرف لا يضمن رد قيمتها بالكامل وإنما تشارك في الربح والخسارة المحتملين من عمليات التمويل والاستثمار، وقد تتحمل الوديعة الخسارة بالكامل.

4- حظيت المصارف الإسلامية في سورية بإقبال جيد ومشجع، بدليل حجم الودائع التي استطاعت تعبئتها من خلال مصرفين إسلاميين فقط، وخلال فترة زمنية قصيرة الأجل، حيث باشرت عملها في أواخر عام 2007 م، وهذا يعتبر مؤشراً جيداً لمستقبل العمل المصرفي الإسلامي في سورية، ولاستقطاب المزيد من المصارف الإسلامية.

5- تضمين المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي السوري يساهم في تعزيز دوره في تعبئة الموارد المالية وجذب المدخرات خاصة تلك الموجودة خارج الجهاز المصرفي لأسباب دينية وبالتالي زيادة قدرته على جلب الاستثمارات وتمويل التنمية.

في نهاية البحث تقدَّمت الباحثة بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تفعيل دور المصارف الإسلامية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية من أهمها:

1- بالنسبة للموارد المالية الداخلية للمصرف الإسلامي:

- رأس مال المصرف الإسلامي: مراعاة عدم المغالاة في رأس المال، ليتسنى للمصرف الإسلامي توزيع ربح مجزٍ على المودعين، فالقدر الأكبر من المال يأتي عن طريق الودائع، مع عدم الإخلال بأهمية حجم رأس المال كضمان وحماية للخسائر التي تلحق بالمساهمين، ولتحسين موارد المصرف وتعزيز قدراته التنافسية وتفعيل دوره الاستثماري والتمويلي خاصة في المشاريع طويلة الأجل في حال عدم وجود قدر كافٍ من الودائع الاستثمارية طويلة الأجل، فكلما كان الأمر وسطاً بالنسبة لرأس المال، كلما كان نجاح المصرف أكبر وربحه أوفر..
- الاحتياطيات: مراعاة الطبيعة الخاصة للمصرف الإسلامي فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات، فالاحتياطي النقدي ضروري بالنسبة للودائع الجارية باعتبارها مضمونة وقابلة للسحب في أي وقت، أما الودائع الاستثمارية فهي غير مضمونة على المصرف الإسلامي إلا في حالات التعدي والتقصير باعتباره مضارباً، كما أن احتياطي مخاطر الاستثمار الذي يفرض على بعض المصارف الإسلامية تكوينه فإنه يخصص لمواجهة مخاطر الاستثمار، وبالتالي فهو بديل للاحتياطي النقدي. وفي حال وجود الاحتياطي النقدي مقابل هذه الودائع على اعتبار أن بعض المصارف تسمح بسحب جزء منها بشروط قبل الميعاد، فيجب أن يكون بنسبة قليلة.

2- بالنسبة للموارد المالية الخارجية للمصرف الإسلامي:

- العمل على زيادة الموارد المالية وتنميتها من خلال تطوير أساليب تعبئة الموارد المالية وتفعيل سياسات جذب العملاء وزيادة الودائع خاصة متوسطة وطويلة الأجل، لتتمكن من القيام بالاستثمارات طويلة الأجل وبالتالي ممارسة دورها التنموي والاستثماري، كأن تزيد نسبة العائد على هذا النوع من الودائع.
- نشر الوعي بالعمل المصرفي الإسلامي، من خلال الانتشار الجغرافي والتوسع في فتح الفروع والتركيز على الجانب الإعلامي كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والبرامج التلفزيونية وإصدار المجلات المتخصصة والدوريات، فكلما زاد وعي الأفراد لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ودوره التنموي كلما أدى ذلك إلى نمو الودائع وزيادتها.
- توظيف الموارد المالية في الاستثمارات المباحة والنافعة مع مراعاة أولوية التوظيف والاستثمار في البيئة المحلية، مما يشكل حافزاً لأفراد المجتمع ومؤسساته بإيداع أموالهم في المصرف الإسلامي بهدف تنميتها في مشروعات تعود عليهم بالخير والمنفعة، والتركيز على الجانب الاجتماعي والتكافلي مما يعزز ثقتهم بالعمل المصرفي الإسلامي ويدفعهم للإيداع فيه.
- تنويع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتبسيط إجراءاتها وتقديم الخدمات التي تيسر حياتهم وأعمالهم كدفع الرسوم والأقساط، تقديم الاستشارات الفنية والمالية والاقتصادية، إدارة أعمالهم ومشاريعهم، العمل في فترات ملائمة لجميع العملاء...، مع الحرص على وجود عدد كاف من العاملين في الأقسام التي يتم فيها التعامل المباشر مع العميل، وأن يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والاختصاص واللباقة... .

المراجع:

1- الحسين، محمد. كلمة أمام المؤتمر الأول للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، سورية . دمشق، تاريخ / 13- 2006/3/14 م.

2- كرين، ريتشارد.؛ وآخرون. *خيارات جديدة لتمويل الاستثمار الخاص في سورية " الملخص التنفيذي"*. بنك الاستثمار الأوروبي، تشرين الأول 2005 . آذار 2006، مكتب Bankakademie، دمشق، 24.

3- المرسوم التشريعي رقم /35/ تاريخ 2005/5/4 المتعلق بإحداث وتأسيس مصارف إسلامية في سورية، 6.

4- العلي، صالح حميد. *المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*. الطبعة الأولى، دار النوادر، دمشق، 2008، 556.

5- العلي، صالح حميد. نفس المرجع السابق، *556*.

6- برهان الدين قلعاوي، غسان. *تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي*. أبو ظبي، 383.

7- BENGT, F.; VIVECA, F. *Islamic Banking: Av Alternative System*. Christiansted University, Christiansted, 2004, 86.

8- المرسوم التشريعي رقم /35/ تاريخ 2005/5/4، مرجع سبق ذكره، 6.

9- حسن حنون، محمد. *الأعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية "دراسة مقارنة"*. الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن . عمان، 2000، 587.

10- الطّيار، عبد الله. *البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"*. نادي القصيم الأدبي ، السعودية . بريدة ، 1988، 387.

11- أبو حمد، رضا صالح. *الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي*. الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن . عمان، 2006، 332.

12- العبّادي، عبد الله. *موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة*، بدون طبعة، المكتبة العصرية، لبنان . بيروت، 1981، 404.

13- سليمان، محمد جلال." *الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية"*. موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والتمويل والأسواق المالية، المجلد الثالث، عقود التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، تحرير: رفعت السيد العوضي، تقديم: علي جمعة محمد، الطبعة الأولى، دار السلام . المعهد العالي للفكر الإسلامي، مصر . القاهرة، 2009، 600.

14- سليمان، محمد جلال. نفس المرجع السابق، 600.

15- التميمي، عبد الله. *الموسوعة الشاملة في أعمال المصارف*. الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2009، 510.

16- الشمري، صادق راشد. *أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية " أنشطتها . التطلعات المستقبلية"*. بدون طبعة، دار اليازوري، الأردن . عمان، 2008، 256.

17- قنطقجي، سامر. *فقه الاقتصاد المالي "سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين"*. بدون طبعة، شعاع للنشر والعلوم، سورية . حلب، 104.

18 - MCKENZIE, D. *Islamic Finance 2009*. IFSL Research, London, 2009, 8. < http://www.IFSL. Org. UK >

19- مبروك، نزيه. *صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي*. الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر . الإسكندرية، 2006، 181.

20- المالقي، عائشة. *البنوك الإسلامية بين الفقه والقانون والتطبيق*. الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، 703.

21- جلال سليمان، محمد. *الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية*. مرجع سبق ذكره، 600.

22- المالقي، عائشة. *البنوك الإسلامية بين الفقه والقانون والتطبيق*. مرجع سبق ذكره، 703.

23- المالقي، عائشة. نفس المرجع السابق، 703.

24- الوادي، محمود.؛ سمحان، حسين. *المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية"*. الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن . عمان، 2007، 271.

25- الغزالي، عبد الحميد. *أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية*. بدون طبعة، دار النشر للجامعات، مصر . القاهرة، 2009، 459.

26- الخضيري، محسن أحمد. *البنوك الإسلامية*. الطبعة الثالثة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، 349.

27- الطّيار، عبد الله. مرجع سبق ذكره، 387.

28- الوادي، محمود.؛ سمحان، حسين. مرجع سبق ذكره، 271.

29- ABURIME, U.T. *Islamic Banking" Theories, Practices and Insights for Nigeria"*. University of Nigeria, Nigeria, without date, 32.
< http:// www.ssrn.com/abstract=1262291 >

30- انظر:

- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين. *موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية "عرض وصفي ومنهجي لمراحل وخطوات تقويم أداء المصارف الإسلامية"*. الجزء الأول، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر . القاهرة، 1996، 205.
- عبادة، إبراهيم. *مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية*. الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن . عمان، 2008، 342.
- سويلم، محمد. *إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية "مدخل مقارن"*، بدون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، 600.